النقد

رد على نقد

كتاب تاريخ الاسلام السياسى

للدكتور حسن ابراهيم حسن

مؤلف الكتاب

الآن وقد انتهى ناقد هذا الكتاب من الكلام عما سماه مآخذ تاريخية ، فيحق لى — إنصافاً للحق وتمحيصاً للتاريخ — أن أرد عليه بإيجاز حتى يكون القراء على علم بالحقيقة . ولا يفوتنى — قبل أن أرد على بعض هذه المآخذ — أن أشير إلى فكرة جالت فى خاطرى : هى إهمال الرد ، اتكالاً على أن المطلع على الكتاب يتولى بنفسه تفنيد هذه المزاعم ، لولا أن كثيراً من زملائى ألحّ علىّ أن أرد باسمى واضحاً لأضع الحق فى نصابه

يقول حضرة الناقد : « إنه عهد إلى نشر ما تيسر له نشره من الاستدراك خدمة لمادة ناشئة فى معاهدنا العلمية واستحثاثاً للمؤلف على تدارك أمره فى مادة هو متخصص فيها ، وضناً بما لمصر من حسن السمعة العلمية فى الأقطار الشرقية أن يتطرق إليه ضعف أو وهن »

وقبل أن أستدرك على هذا الاستدراك وأبين أن ما سماه الناقد مآخذ تاريخية وجغرافية ، قد بالغ فى بعضها كل المبالغة ، وجانب الانصاف فى غالبها ؛ ألفت نظر حضرته إلى أنه كان يستطيع أن يجنب نقده بعض عبارات نابية يستغنى عنها الموضوع الذى هو بصدده . وما أدرى ما شأن تلك المآخذ بنحو هذه الألفاظ : « الألقاب الضخمة ، الآثار العلمية المؤلفة والمترجمة ، إن المؤلف شغل بنقل شرح التبريزى على القصيدة عن تفهمها وتبيين من قيلت فيه ، الأغلاط والتورط ، الخلط القبيح .. » ولعل الأستاذ المستدرك غاب عنه أن مآخذه التاريخية والجغرافية على فرض صحتها — وسيرى القارئ مبلغ صحتها — لا تقدح فى كتاب أربى على ستمائة وخمسين من الصفحات ، ولا تدعو إلى كل هذا الاشفاق على حسن سمعة مصر فى الأقطار الشرقية أن يتطرق إليه ضعف أو وهن ، وغاب عنه أيضاً أن إيراد مثل هذه الألفاظ الشديدة التى لا تتعلق بموضوعه ألبتة تعكس الغرض من النقد الذى اشترطوا له أن يقوم على ركن ركين من النزاهة الكافية والخبرة التامة ، حتى لا يجد فيه الخاطبون أو ذوو المآرب مجالاً لبث كيدهم أو شفاء لحك حزازاتهم . وشتان بين تجريح عنيف وبين نقد سائغ يراد به الاصلاح ، قد أسس على الصدق والحق وتقدم به الناقد فى هدوء وسلامة ذوق ، فما جرح من عاطفة ولامس من كرامة ، ولا كان رغبة فى تشهير أو الصاق عيب . ومن هنا قالوا إن النقد صعب مرتقاه . ذلك لأن الناقد حكم أو شبيه به ، ولا يتسنى له ذلك إلا بالقدرة على ضبط النفس وتجنب مواضع الزلل

ص ٣٤ ـ أخذ الناقد على الكتاب اطلاق كلمة «أقيال» على ملوك العرب وساداتهم ، مع أن هذا اللقب — على رأيه — خاص بملوك اليمن أو مَن دونهم من أمراء المخاليف اليمنية . والحق أن هذا التخصيص لا محل له . جاء فى القاموس أنه يطلق على الملك ، أو هو دون الملك الأعلى

ص ٣٦ ـ أخذ الناقد على الكتاب فى قوله : « وكان للعرب نظام ثابت للزواج ؛ فكان جمهورهم يقترن بالزوجة بعد رضاء أهلها ، كما كان كثير منهم يستشيرون البنات فى أمر زواجهن . . . الخ » ، أنه لم يقصر هذه الحال على الحجاز بل عممها فى شبه الجزيرة

وإذا لاحظ القارىء أن الحجاز هو قلب بلاد العرب ، تحج اليه من قديم الأزمان للعبادة والتجارة والمباراة فى الشعر ، وأقامت فيه الأسواق لذلك ، ومنه تصدر التقاليد والعادات اجتماعية وخلقية ، وعلى قالبه يصنع القاطنون فى أنحاء الجزيرة

العربية ويعتصمون بخواطره ، وأن الحجاز هو موطن الحركة الدينية والسياسية اللتين يؤرخ لهما المؤرخون ، إذا لاحظ القارئ هذا ، أدرك لأول وهلة أن الناقد لم ينصف فى مأخذه ولم يوفق فيما استدل به من حديث عائشة فى هذا المقام

ص ٤٥ ـ يقول الناقد إن الفرس لم يزهدوا فى بلاد اليمن و « أنهم كانوا حراساً عليه ليحدوا من نفوذ خصومهم الروم والأحباش فى تلك البلاد » . ولو أنه اطلع على ما ذكره الطبرى الذى أخذ عنه براون فى كتابه « تاريخ الفرس الأدبى » (E. G. Browne, Literary Hislory of Persia, vol , I. p . 178) وهو — كما لا يخفى — حجة دامغة فى تاريخ الفرس ، لعلم أن الفرس كانوا حقيقة زاهدين فى غزو بلاد اليمن . ولا أدل على ذلك من رد كسرى على سيف بن ذى يَزَن الحميرى عند ما طلب منه مساعدته لاسترداد بلاده من الأحباش إذ يقول له : « بعدت أرضك عن أرضنا ، وهى أرض قليلة الخير . إنما بها الشاء والبعير وذلك مما لا حاجة لنا به »

ولعل من العجب أن يقيم حضرة الناقد عاصفة حول اختلاف المؤرخين فى وصف « وهرز » قائد الحملة الفارسية على اليمن ، وهل جاءها هما اللذان سقطا من الكبر أو أن جفنيه انطبقا أحدهما على الآخر من الكبر ! ! فالمسألة ـ كما يرى القارئ ـ مسألة شكلية خلافية بين المؤرخين ، ومؤداها ـ على كل حال ـ أنه بلغ من الكبر عتياً ، فلا تستحق كل هذا الجهد

ص ٦١ ـ ٦٢ ـ يأخذ الناقد علينا أننا استعملنا لفظاً أجنبياً لنظام عربى ، وأن التنظير بين بلاد العرب وبين شبه جزيرة قرشقة يبدو غريباً ونابياً . والمنصف يقدر لنا رغبتنا فى عدم ايقاع القارئ فى لبس ، خصوصاً إذا لم يكن قد قرأ شيئاً عن هذا النظام الذى كان سائدا فى جزيرة قرشقة منذ مئات السنين ؛ وقد سلكنا هذا المسلك عينه فى كتابنا « الفاطميون فى مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص » (ص ٢٣) الذى قامت وزارة المعارف بطبع ترجمته العربية على نفقتها سنة ١٩٣٢

ص ٦٨ ـ هوّل الأستاذ الناقد تهويلا عظيما فيما جاء بسياق كلامنا عن قريش « أنهم اتخذوا جزءا من الأرض أولوه احترامهم وبنوا به بيتاً حراماً لا يحل فيه القتال وأخذوا على عاتقهم حمايته » ، مستنداً فى مأخذه على أن ابراهيم الخليل هو بانى الكعبة ، وأن قريشاً كانت تحتمى بالبيت الحرام

ويقيننا أن حضرة الناقد ، إذا رجع إلى كتب التاريخ والسير والحديث ، عثر على ما يناقض استناده ـ ولو إلى حد كبير . فكما أنه لا يشك مسلم فى أن ابراهيم هو أول من بنى الكعبة بنص الكتاب الكريم ، كذلك لا يشك مؤرخ فى أن الكعبة قد هدمت بعد هذا مرات بفعل السيول أو النار ، وأنها بنيت فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم حين كانت سنه خمسة وثلاثين ، وأنه هو الذى وضع بيده الكريمة الحجر الأسود وفض بذلك النزاع بين المتزاحمين ؛ ولا يشك محدث أن الرسول قال لعائشة : « لولا أن قومك حديثو عهد بالكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » ، وأن عبد الله بن الزبير هدمها ابان خلافته وبناها على أساس قواعد ابراهيم ، مستندا إلى الحديث السابق ، فأتى الحجاج بعد هذا وأعادها إلى ما كانت عليه فى عهد الرسول

أما مسألة الاحتماء بالبيت الحرام أو حمايته ، فليس فيها فارق كبير إذا اعتبرنا الاحتماء للأفراد والحماية للجماعات . وقد حصل فى قصة أبرهة الحبشى ما يؤيد ذلك ، على أننا قد ذكرنا فى كتابنا هذا (ص ٦٦ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٤٥٠) ما يثبت ذلك كله

ص ٨٧ لا أدرى وجه النصح من حضرة الناقد لنا فى أن نبرأ من الذهاب إلى أن معنى التحنف التوبة والاعتراف . فليس بخاف أن التوبة هى ميل من حال إلى حال . ومعنى « حنيفاً » مائلاً عن الباطل إلى الدين الحق . راجع تفسير البيضاوى وغيره

الحق أن هذا النصح لا يبعد عنه فى الغرابة إلا دعوى أن الرسول صلى الله عليه وسلم تأثر تأثراً بريئاً بالجمال حين تزوج صفية بنت حُيى !! وليسمح لنا الأستاذ الناقد أن نستعير عبارته « لست أدرى ما الذى أبقاه بعد هذا القول لجهلة المبشرين ومتعسفى المستشرقين »

نعم ! أيها الأستاذ . إن الرسول — كما قلنا فى كتابنا — كان مضطلعاً بمهمة عظيمة تسمو عن الجمال وعن خلجات الفكر ، ولعلك تراجع كتب التاريخ الاسلامى لترى أن السبب الوحيد فى هذا الزواج هو تأليف قلوب قومها وإسلامهم ، ولتكون

سبباً فى عتقهم ليشتد بهم أزر المسلمين . فهذه هى عائشة أم المؤمنين تقول : « لم أر امرأة أكثر بركةً ومنةً على قومها من صفية . أسلم بزواجها قومها وأعتقوا ؛ فقد أطلق الصحابة أسراهم من قومها وقالوا إنهم أصهار الرسول » . ثم كيف تستبعد أن يطمع الرسول فى إسلام اليهود مع ما جرى منهم ، وهو الذى أنزل عليه القرآن محذراً من القنوط لأنه علامة الكفر ، وحاثاً على التواصى بالحق والتواصى بالصبر ؟ لعل الناقد أولى بأن يبرأ من هذا القول الجرىء وإلقاء تبعته على سبْق القلم

ص ١٣١ — أخطأ الناقد فى تفهم قولنا إن الاسلام أحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية ، وذكر أننا أوردنا عبارة « الدعوة الدينية » مع أنها « الوحدة الدينية ! ! » ، وقد ضم حضرته هذا الخطأ الذى وقع فيه إلى المآخذ التاريخية التى عابها على الكتاب ، وأما عن قوله : « إن المراد بالوحدة القومية والجنس هو القبيلة » فهو كلام غير مفهوم بدليل قوله تعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ، وقوله عليه الصلاة والسلام « لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى » . فالمقصود هنا الموازنة بين أمة وأمة لا بين قبيلة وأمة ، ولعل الناقد يريد بذلك أن يقيس مع الفارق على رأيهم

ص ٢١١ — ثم ما ندرى عدم اللياقة فى التعبير عن نابليون بالفتى التليانى ، مع أن المعنى اللغوى والاطلاق العربى يجيزان ذلك بتوسع . إن نابليون كان فتى ، لأنه رجل عظيم أتى بصنوف من العبقرية والمواهب فى الحرب والسياسة ، وكان العرب يطلقون لفظ الفتى على من امتاز بموهبة تبعث الاعجاب والثناء ، ولقد قالوا قديماً : « لا فتى إلا علىّ » ، ونابليون كان فتى بالمعنى اللغوى لأنه حين بزغ نجمه لما يكتمل العقد الثالث من عمره ؛ ثم كان تليانياً (بياء النسبة) من جزيرة قرشقة . لعل لهذه النيرة النابليونية سبباً تكشفه لنا الأيام

ص ٢٤٠ — ٢٤١ — يرمينا الناقد بالتقصير فى تفهم قصيدة « تأبط شراً » ويأخذ علينا نقل شرحها عن التبريزى ، وأننا ذكرنا فى التعليق عليها لفظ عمه بدل خاله ، وقد فات الناقد أننا ذكرنا لفظ خاله مرة قبل ذلك ، ثم ذكرنا لفظ عمه سهواً وعن غير قصد : أما نقلنا شرح التبريزى ، فمع إشارتنا إلى المصدر الأصلى — وهو ما يعبر عنه المؤرخون بالأمانة فى النقل — فاننا لم ننقل هذا الشرح على القصيدة برمته ، وإنما نقلناه بتصرف ومع مراجعة القاموس وكتب اللغة . فما ندرى أن الخطأ غير المقصود فى ذكر لفظ العم بدل الخال فى قصيدة يكون معناه أننا لم نتفهم معنى القصيدة برمتها . وهكذا يكون الانصاف وإلا فلا !!

كم أعجبنى قول الأستاذ الكبير والمؤرخ المشهور بآثاره العلمية محمد بك كرد على فى تحقيقاته على كتاب : « ذكر المعلق على الكتاب أنه وقعت فى طبعته هذه بعض أغلاط مع كل ما عانى فى تصحيحه جاء بعضها سهواً منه ، وبعضها من خطأ النظر ، وبعضها من الأغلاط المطبعية التى لا يتنزه عنها كتاب . ونحن نقيم من كلامه هذا عذراً لكل من أحيا كتاباً للقدامى . وليس من الانصاف أن يحمل على كل من ارتكب خطأ من هذا القبيل بعد بذل الجهد »

ص ٣٣٠ — على الرغم مما ورد فى كتب التاريخ بأن عثمان كان يصوم الدهر وأنه قتل صائماً ، فان الناقد يحاول بجرة قلم أن يرفض هذا القول لسبب واحد : هو أن العقل يرفضه ! ! كأن حوادث التاريخ أصبحت تجرى وراء عقل بعض الناس ؛ فما رفضه يجب أن يمحى من كتب التاريخ ولو بلغ حد التواتر أو قام عليه ألف دليل ودليل . ألسنا فى حل من أن نقول إن الذى جعل العقل يرفض هذا القول هو أننا نريد أن نثقل كفة السيئات والمآخذ ؟

ص ٣٦٥ ينفى الناقد ما ذكرناه من أن عثمان انتخب بمقتضى قانون الشورى الذى سنه عمر . ولم يكف حضرته فى ذلك أن عمر سن نظاماً شورياً مناسباً جداً لعصره بتعيينه ستة يُختار من بينهم خليفة ، وجعل ابنه عبد الله أحد من يختارون على ألا ينتخب . فهل كان يريد الناقد لتحقيق هذه التسمية أن يعد عمر دفاتر الانتخاب ويرجع إلى دستور سنة ١٩٢٣ ؟ ألا إن هذا المبدأ الذى سنه عمر كان حجر الزاوية فى قانون الشورى ، إن لم يكن هو القانون بأكمله . ولو أخذ المسلمون به لما بزغت قرون الفتن ، ولما زلزلوا زلزالا شديداً صدّع بنيانهم ، وأسرع فى انحلالهم

(يتبع)

حسن ابراهيم حسن